

الإحكام لابن حزم

أما قدامة فبدري مغفور له بيقين مرضي عنه وكل من تيقنا أن $D \square$ رضي عنه وأسقط عنه الملامة ففرض علينا أن نرضى عنه وأن لا نعدد عليه شيئا فهو عدل بضرورة البرهان القائم على عدالته من عند $D \square$ وعندنا وبقوله عليه السلام إن \square اطلع على أهل بدر فقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

وأما المغيرة بن شعبة فمن أهل بيعة الرضوان وقد أخبر عليه السلام ألا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة فالقول فيه كالقول في قدامة .

وأما سمرة بن جندب فأحدي وشهد المشاهد بعد أحد وهلم جرا والأمر فيه كالأمر في المغيرة بن شعبة .

وأما أبو بكره فيحتمل أن يكون شبه عليه وقد قال ذلك المغيرة فلا يأثم هو ولا المغيرة وبهذا نقول وكل ما احتمل ولم يكن ظاهره يقينا فغير منقول عن متيقن حاله بالأمس فهما على ما ثبت من عدالتهما .

ولا يسقط اليقين بالشك وهذا هو استصحاب الحال الذي أباه خصومنا وهم راجعون إليه في هذا المكان بالصغر منهم .

فما منهم أحد امتنع من الرواية عن المغيرة وأبي بكره معا وأبي بكره وهو متأول .
وأما سمرة فمتأول أيضا والمتأول مأجور وإن كان مخطئا وكذلك قدامة تأول أن لا جناح عليه وصدق لا جناح عليه عند \square تعالى في الآخرة بلا شك وأما في أحكام الدنيا فلا ولنا في الدنيا أحكام غير أحكام الآخرة .

وكذلك كل من قاتل عليا رضوان \square عليه يوم صفين وأما أهل الجمل فما قصدوا قط قتال علي رضوان \square عليه ولا قصد علي رضوان \square عليه قتالهم وإنما اجتمعوا بالبصرة للنظر في قتله عثمان رضوان \square عليه وإقامة حق \square تعالى فيهم فأسرع الخائفون على أنفسهم أخذ حد \square تعالى منهم وكانوا أعدادا عظيمة يقربون من الألوف فأثاروا القتال خفية حتى اضطر كل واحد من الفريقين إلى الدفاع عن أنفسهم إذ رأوا السيف قد خالطهم وقد جاء ذلك نصا مرويا .
وإن العجب ليكثر ممن يبيح لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي والليث وسفيان وأحمد وداود رحمهم \square أن يجتهدوا في الدماء وفي الفروج وفي العبادات فيسفك هذا دما يحله باجتهاده ويحرمه سائدا من ذكرنا فرجا ويحرمه الآخر ويحل أحدهم مالا ويحرمه الآخر ويوجب أحدهم حدا ويسقطه الآخر ويوجب أحدهم